مظاهر القوة والضعف في باب المرفوعات وأثرها الدلالي

هبه نظمي محمد الشيخ حسن
طالبة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن
heba.shaikh82@gmail.com

د. محمد عبدالرحمن حسن الحجوج
أستاذ مشارك، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن
mohammadhjooj@yahoo.com

تاريخ تسلم البحث: ١٤/ ٣/ ٢٠٢٦م **تاريخ قبول البحث**: ١٨/ ٤/ ٢٠٢٦م

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة المرفوعات من جهة مظاهر القوة والضعف فيها، نظرًا لأهميتها المركزية في بناء الجملة العربية. وينطلق البحث من تعريف المرفوعات عند النحاة، ثم يحدد مفهومي القوة والضعف في الاصطلاح النحوي، حيث تشير القوة إلى تمكّن العنصر النحوي من السمات العاملية والدلالية، بينما الضعف هو نقيض ذلك.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فكنت أرجع إلى كتب النحو القديمة، وأذكر أقوال النحاة وأقارن بينها، مع الاستشهاد بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية التي توضح هذه الأحكام.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، عُني المبحث الأول بدراسة الفاعل ومظاهر القوة فيه، والمبحث الثاني عُني بدراسة المبتدأ والخبر، والثالث خُصص لدراسة نائب الفاعل.

وخلصت الدراسة إلى أن الفاعل هو أقوى المرفوعات حكمًا ومعنى؛ لأنه ملازم للفعل ولا يقوم المعنى إلا به، بينما المبتدأ والخبر فيهما قوة من حيث ثبات الجملة الاسمية؛ لكن قد يضعف الحكم إذا تأخر المبتدأ أو ناب عنه شيء آخر. كما تبين أن للمرفوعات أثرًا بلاغيًا ودلاليًا في توكيد المعنى وتوضيحه، فهي ليست مجرد قواعد جافة وإنما تؤثر في قوة المعنى ووضوحه.

الكلمات المفتاحية: القوة، الضعف، المرفوعات، الدلالة، الأثر.

The Strengths and Weaknesses of Nominative Cases and their Semantic Impact

Heba Nazmi Mohammad Al-Sheikh Hassan
PhD Candidate, World Islamic Sciences and Education University, Jordan
heba.shaikh82@gmail.com

Dr. Mohammad Abdul Rahman Hassan Al-Hajoj
Associate Professor, World Islamic Sciences and Education University, Jordan
mohammad_hjooj@yahoo.com

Date of Receiving the Research: 14/3/2026 **Research Acceptance Date**: 18/4/2026

Abstract:

This research examines nominative cases from the perspective of their strengths and weaknesses, given their central importance in the structure of Arabic sentences. The research begins with the definition of nominative cases according to grammarians, then defines the concepts of strength and weakness in grammatical terminology. Strength refers to the grammatical element's mastery of its functional and semantic features, while weakness is the opposite.

The research employs a descriptive-analytical approach. I consulted classical grammar books, cited the opinions of grammarians, compared them, and referenced Quranic verses and poetic lines that illustrate these rules.

The nature of the research necessitated its division into three chapters. The first chapter focused on the subject and its strengths, the second on the subject and predicate, and the third on the passive subject.

The study concluded that the subject is the strongest of the nominative cases in terms of both grammatical function and meaning, because it is inseparable from the verb and the meaning cannot exist without it. The subject and predicate, on the other hand, possess strength in terms of the stability of the nominal sentence; however, their strength may be diminished if the subject is delayed or replaced by something else. The study also revealed that nominative cases have a rhetorical and semantic effect in emphasizing and clarifying meaning. They are not merely rigid rules but rather influence the strength and clarity of meaning.

***Keywords**: Strength, Weakness, Nominative Cases, Semantics, Effect.*

المقدمة:

إن القوة والضعف ثنائية اصطلاحية نحوية تتشابه مع ثنائياتٍ أخرى وردت عند النحاة العرب وتحدثوا عنها؛ مثل الثقل والخفة، وكانت هذه الثنائية من الثنائيات التي ظهرت فيها معالم القوة والضعف، فقد علل النحاة اختصاص الفاعل بالرفع، واختصاص المفعول به بالنصب؛ وفقًا لفكرة الثقل والخفة؛ ولذلك نجد في الجملة الفعلية افتراقًا بالمعنى النحوي بين الفاعل والمفعول؛ ومن ثمّ إنه لا بد لهما من الافتراق في الإعراب إلى نصبٍ وجر؛ فكانت الخفة موصولةً بكثرة التداول والاستعمال في الكلام، وكان الثقل قليل الدوران على الألسنة، وبذلك فقد عُلّل قلة ورود الرفع وانحصاره بالفاعل لثقل حركة الرفع وهي الضمة، وجاء النصب أكثر تداولًا شاملًا المفاعيل والمنصوبات لخفة حركته الفتحة.

وإذا كان العرف الاجتماعي يدل على أن صفة القوي معناها استغناؤه عن غيره، وصفة الضعيف احتياجه إلى غيره؛ فإننا نجد أن اللغويين استعملوا هذا المعنى في تعليلاتهم اللغوية، يقول المازني: "وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها"(١)، فالمازني هنا افترض أن علة كون الأسماء تصل إلى خمسة أحرف أصول من دون زيادة، لكونها أقوى من الأفعال، والأفعال محتاجة إليها.

والمتتبّع للدّراسات الأصوليّة في النّحو، وخاصة المرفوعات يلمح أنّها قد بدأت بداية بسيطة، وهكذا كانت نشأة علم الأصول؛ فقد كان النّحاة الأوائل يتناولون قواعد النّحو، وأصوله العامّة خلال دراساتهم الفرعيّة والجزئيّة للنّحو؛ فهذا كتاب سيبويه الذي يُعدّ أقدم نصّ نحويّ وصل إلينا، وقد حوى جملة ضخمة من القواعد الأصوليّة وردت منثورة في مباحثه المختلفة، ومنها على سبيل المثال قوله: "قد يشُذ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخفّ في موضع لا يستخفونه في غيره."(٢)

يُعدُّ باب المرفوعات من الأعمدة الأساسية في النحو العربي وأحد أبرز الأبواب النحوية التي يقوم عليها بناء الجملة العربية؛ إذ لا تكاد جملة تخلو من عنصر مرفوع يشكّل عمدة في التركيب، ويُسهم في إتمام المعنى. ولهذا الباب منزلة خاصة عند النحاة، فقد أفاضوا في شرحه

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٩٩م، ١/ ٢٨.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٨٨م، ١/ ٢١٠.

وتفصيل أحكامه؛ لما له من أثر في ضبط اللغة وصيانة دلالتها. وتنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها الكشف عن مظاهر القوة والضعف في المرفوعات، من خلال تحليل طبيعتها الإعرابية وعلاقتها بالعوامل النحوية، سواء أكانت لفظية أم معنوية. وتسعى هذه الدراسة إلى رصد هذه المظاهر عبر عناصر المرفوعات الرئيسة كالفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، انطلاقًا من دراسة قوة عامله، واستقلاليته الدلالية والوظيفية داخل الجملة.

وقد جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على بعض المرفوعات الأساسية، مع تتبّع أقوال النحاة فيها، واستحضار الشواهد القرآنية والشعرية التي تُظهر دقائق الاستعمال. وهو لا يقف عند حدود الصناعة النحوية وحدها، بل يحاول أن يربطها بالجانب البلاغي والدلالي؛ ليظهر أن هذه التراكيب لم توضع اعتباطًا، بل صيغت لتؤدي دورًا دقيقًا في البيان العربي؛ وتُعنى هذه الدراسة بإبراز التدرج في القوة النحوية بين المرفوعات، وبيان كيف أن هذا التدرج ليس اعتباطيًا، بل ينبني على أسس منهجية راسخة في التراث النحوي ترتبط بقوة العامل، وحضوره (لفظيًا كان أم معنويًا)، وبالأهمية الوظيفية للركن في الجملة. وتتبع الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًّا اعتمد على تتبع آراء النحاة القدامى والمحدثين، وتحليل الشواهد النحوية والشعرية والقرآنية، للوصول إلى تصور واضح عن ديناميكية القوة والضعف في هذا الباب النحوي المحوري.

ومن ثمّ فإن دراسة المرفوعات تكشف عن بُعدٍ مهم في النحو العربي، وهو أنّ القاعدة ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لفهم النصوص وإدراك ما تحمله من دلالات، وهو ما يجعل هذا الباب مفتاحًا لفهم بنية اللغة العربية وأسرارها الأسلوبية.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يتناول بابًا من أهم أبواب النحو، وهو باب المرفوعات، الذي تُبنى عليه الجملة العربية ويُفهم به معناها. كما تتجلى أهميته في أنه لا يقتصر على الجانب الصناعي للأحكام النحوية، بل يتجاوز ذلك إلى الكشف عن أثرها الدلالي والبلاغي في النصوص القرآنية والشعرية، مما يسهم في بيان الصلة الوثيقة بين القاعدة والمعنى، والإعراب والبيان؛ وبيان مواضع القوة والضعف في المرفوعات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحليل مفهومي القوة والضعف في التراث النحوي وربطهما بباب المرفوعات.

٢. رصد مظاهر القوة والضعف في عناصر المرفوعات الرئيسية (الفاعل، المبتدأ والخبر، نائب الفاعل).

٣. بيان أثر نوع العامل (لفظي/ معنوي) وقوته في تحديد قوة المرفوع أو ضعفه.
٤. الكشف عن الأسس المنهجية التي بنى عليها النحاة ترتيبهم وتصنيفهم للمرفوعات.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء الآراء النحوية في المصادر التراثية الأساسية، وتحليل المفاهيم والمصطلحات (كالعمدة والفضلة، والعامل، والإسناد)، ودراسة الشواهد والأمثلة توضيح المظاهر النظرية.

خطة البحث (هيكل الدراسة):

اقتضت طبيعة هذه الدراسة، ولتحقيق الأهداف المرجوة منها، أن تنتظم في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث رئيسة، تليها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة والتمهيد: تتناول الإطار المنهجي (أهمية البحث، أهدافه، والمنهج الوصفي التحليلي المتبع)، مع توضيح المفاهيم المركزية للمرفوعات، وضبط مصطلحي "القوة والضعف" في العرف النحوي.

المبحث الأول (الفاعل): عُني بدراسة الفاعل بوصفه أصل المرفوعات وأقواها، مسلطاً الضوء على مظاهر القوة فيه، وارتباطه الوثيق بأقوى العوامل اللفظية وهو الفعل.

المبحث الثاني (المبتدأ والخبر): خُصص لدراسة ركني الجملة الاسمية، مبيناً مظاهر القوة المتمثلة في الاستقرار والثبات، ومظاهر الضعف الناتجة عن الاعتماد على عامل معنوي (الابتداء) وتأثرهما بالنواسخ.

المبحث الثالث (نائب الفاعل): خُصص لدراسة "المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله"، موضحاً طبيعته المزدوجة التي تجمع بين الضعف الأصلي (لأنه فضلة في الأصل) والقوة المكتسبة من خلال النيابة عن الفاعل.

الخاتمة: تضمنت خلاصة البحث وأهم النتائج التي تم التوصل إليها حول التدرج الهرمي النحوي لمظاهر القوة والضعف وأثرها الدلالي، مشفوعةً بقائمة المصادر والمراجع.

الدراسات السابقة

- **الدريدي، حمادي. (٢٠٢٣). ما بين الفاعلين النّحوي والدّلالي: بعض وجوه التّطابق واللاتطابق. مجلة التأويل وتحليل الخطاب، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ٢٣-٣٩.**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث خصائص "الفاعل النحوي" وبيان علاقته العميقة بـ "الفاعل الدلالي"، مسلطة الضوء على حالات التطابق واللاتطابق بينهما في البنية اللغوية،

وسعت إلى تبيان كيف أن طبيعة الرأس الفعلي (الفعل) المتحكم في نظام الجملة، هي التي تحدد عملية التناسب والأدوار الدلالية للفاعل، كأن يكون منفذاً للحدث، أو مستفيداً، أو مجرباً، أو ضحية متأثرة به، وتوصلت الدراسة إلى أن الفاعل النحوي مفهوم مجرد وأشمل من الفاعل الدلالي؛ فقد يتطابق الفاعلان حين يحيل الفاعل النحوي على ذات حقيقية واعية ومنفذة للحدث في الواقع، وقد ينتفي هذا التطابق حين يختفي الفاعل الحقيقي ليحيل الفاعل اللغوي النحوي على كيان "متحمّل للحدث" ومسلوب الإرادة (كحالات انكسار الزجاج أو سقوط الأشياء)، أو حين يُستند إلى فاعل مجازي. وأكدت أن جميع هذه الأدوار الدلالية المتنوعة تشترك في حمل وظيفة إعرابية واحدة هي "الفاعل النحوي".

تُفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توسيع أفق التحليل الدلالي لوظيفة الفاعل بوصفه "أقوى المرفوعات"؛ فهي تقدم منظوراً لسانياً وعرفانياً يتجاوز الإعراب الشكلي للفاعل ليغوص في أدواره الدلالية المختلفة. سيساعد هذا في البحث على تفصيل مظاهر "القوة الدلالية" للفاعل، وتفسير كيف يمكن للفاعل النحوي أن يحتفظ بقوته الإعرابية (الرفع والعمدية) حتى لو كان في البنية الدلالية العميقة مجرد "متحمل للحدث" أو فاعلاً مجازياً.

- **محمد، طه حسن أحمد. (٢٠٢٥). الفرق الدلالي بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية "دراسة نحوية دلالية". مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي، العدد ٣٧.**

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الفروق الدلالية بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية في اللغة العربية، من خلال دراسة نحوية دلالية تبحث في الخصائص التي تميز كل تركيب وأثر ذلك في المعنى والسياق. وتوصلت الدراسة إلى أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار والدوام، مما يجعلها الأنسب للتعبير عن الحقائق المستمرة والمعاني العامة. في حين تدل الجملة الفعلية على الحدوث والتجدد، لتناسب السياقات التي تصور الأفعال المتكررة أو الوقائع الطارئة. وخلصت النتائج إلى أن هذا الفرق لا يقف عند حدود القواعد النحوية الشكلية، بل يمتد بعمق إلى مجالات التعبير، مبرزاً المقاصد الخطابية وأثر التركيب اللغوي في المتلقي، مما يؤكد التلاحم الوثيق بين النحو والدلالة.

تُعد هذه الدراسة رافداً مهماً للبحث الحالي؛ إذ إنها تؤسس للفهم الدلالي لنوعي الجملة (الاسمية والفعلية) اللتين تشكلان الإطار الحاضن للمرفوعات. فمن خلال ربط "الثبوت" بالجملة الاسمية و"التجدد" بالفعلية، يمكن تعزيز الحجج حول "مظاهر القوة" في المبتدأ والخبر (قوة الاستقرار والثبات)، وفي الفاعل (قوة الحيوية والحدث الدالة على قوة

عامله اللفظي)، مما يدعم فكرة البحث الأساسية بأن القوة والضعف النحويين ليسا مجرد أحكام إعرابية، بل هما أدوات دلالية.

- **أحمد، جمال الدين إبراهيم، وبركة، إسحق جدو التوم، والدومة، صديق السائر علي. (٢٠٢٢) حذف أحد عناصر التركيب النحوي وأثره في المعنى (دراسة نحوية تطبيقية في القران الكريم). مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٣ (١٢).**

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف ظاهرة حذف عناصر التركيب النحوي في الجملة العربية، سواء في الجملة الاسمية (كالمبتدأ أو الخبر) أو الفعلية (كالفعل، أو الفاعل، أو نائب الفاعل)، مبينةً أثر هذا الحذف في إيجاز الجملة وإبراز جمالياتها الدلالية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع الشواهد القرآنية. ومن أبرز النتائج التي أوصت بها الدراسة أن الحذف في القرآن الكريم لا يتم اعتباطاً، بل تحكمه قرائن سياقية ولفظية وعقلية دقيقة تدل على المحذوف؛ وغالباً ما يُلجأ إليه لعلم المخاطب بالعنصر المحذوف، أو لغرض إثارة خيال المتلقي وتشويقه، أو للاختصار والإيجاز. وأكدت أن الحذف يضفي على المعاني دقة وقوة مضاعفة.

تتقاطع هذه الدراسة بشكل جوهري مع المبحث الثالث من البحث الحالي المتعلق بـ "نائب الفاعل". ففهم الأغراض البلاغية والدلالية لحذف "الفاعل" يفسر الدوافع التي تجعل المتكلم يلجأ إلى إنابة المفعول به ومنحه "القوة المكتسبة". كما تفيد الدراسة في تحليل ظاهرة "ضعف" المبتدأ أو الخبر حين يُحذف أحدهما اعتماداً على قرائن السياق، مما يثري مناقشة معايير القوة والضعف الناتجة عن غياب أو حضور العوامل النحوية الأساسية في الجملة.

- **عبّاس، محمّد حمدان عبد الله. (٢٠٢٤). دلالتا الثّبوت والتّجدّد بينَ الجملةِ الاسميّة والفعليّة "دراسةٌ تأصيليّة". مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ١٤ (٤).**

هدفت الدراسة إلى تتبع وتأصيل دلالتي الثبوت والتجدد في الجملتين الاسمية والفعلية، من خلال استقراء آراء وتوجهات علماء النحو والبلاغة والتفسير المتقدمين والمتأخرين، ومحاولة الكشف عن كيفية ارتباط كل دلالة بنوع الجملة المحددة. وأظهرت النتائج أن النحاة الأوائل (المتقدمين) انصب اهتمامهم بالدرجة الأولى على البنية الهيكلية والأسس المنطقية للتركيب دون التركيز الواضح على الجانب الدلالي، في حين تنبه النحاة المتأخرون (منذ القرن التاسع) والمحدثون، بالإضافة إلى علماء البلاغة والتفسير، إلى هاتين

الدلالتين بشكل جلي، حيث ربطوا دلالة الثبوت بالجملة الاسمية، والتجدد بالفعلية، مشيرين إلى الوظيفة التداولية لكل تركيب.

تمنح هذه الدراسة البحث الحالي عمقاً تاريخياً وتأصيلياً قيّماً. فعند دراسة "مظاهر القوة والضعف في المرفوعات"، يمكن توظيف نتائج هذه الدراسة للتدليل على أن النظرة لقوة المرفوعات قد تطورت من مجرد ارتباط بعوامل لفظية ومعنوية (عند المتقدمين) إلى إدراك أبعادها الدلالية والبلاغية (عند المتأخرين). وتفيد في دعم مبحث المبتدأ والخبر بقوة حجة "الثبوت" المستمدة من البلاغيين، مما يؤكد أن اختيار المتكلم للرفع وبناء الجملة الاسمية يخدم قصداً دلالياً استقر عليه التراث البلاغي والنحوي، وهو ما يفسر الوجه الدلالي لـ"قوة" هذه المرفوعات.

- **الشمري، صالح مرفي مرضي. (٢٠٢٢). الشواهد الشعرية في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك "باب الفاعل نموذجا". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٣، العدد ١١.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الشاهد الشعري في التراث النحوي، وتحديداً في كتاب "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" متخذة من "باب الفاعل" أنموذجًا تطبيقيًا. وسعت لبيان نهج النحاة في جمع الشواهد زمانيًا ومكانيًا، وكيفية توظيفها لخدمة القاعدة النحوية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن الشعر العربي هو المصدر الموثوق الأول للتقعيد النحوي، وأن النحاة تميزوا بالأمانة المطلقة في النقل حيث لا يحتجون إلا بالأبيات الصحيحة الأصيلة. كما بيّنت أن وصف النحاة لبعض الظواهر بالشذوذ لا يعني بالضرورة قلة الاستعمال، بل يعني مخالفتها للقاعدة القياسية المطردة، كما هو الحال في لغة (أكلوني البراغيث).

تُعد هذه الدراسة داعمًا مباشرًا للمبحث الأول في البحث الخاص بباب الفاعل. فبما أن الفاعل هو أقوى المرفوعات، توفر هذه الدراسة ذخيرة من الشواهد الشعرية والتطبيقات النحوية التراثية التي تؤكد أصالة الفاعل ووجوب تقدمه وارتباطه القوي بعامله اللفظي وهو الفعل. كما تُفيد في فهم كيف استعان النحاة الأوائل بالشعر لتبرير الأحكام الصارمة المتعلقة بالفاعل، مما يعزز الركيزة النظرية لمظاهر القوة.

- **العظامات، حسين ارشيد. (٢٠١٠). فلسفة المبني للمجهول في العربية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد ١٧، العدد ٧، ص ص ١١٩-١٣١.**

سعت هذه الدراسة إلى الغوص في الأبعاد الفلسفية والجمالية للفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، متجاوزة التحليل النحوي الشكلي لزمن الفعل وتجرده أو زيادته. وركزت على القيمة الدلالية الناتجة عن البناء للمجهول عند مقارنته بالمبني للمعلوم. وخلصت النتائج إلى أن البناء للمجهول يُعد بنية محولة من أصل وهو المبني للمعلوم، والغاية من هذا التحويل هي تأدية أغراض بلاغية تضفي على العبارة أسلوبًا راقيًا. وأكدت الدراسة أن إسقاط الفاعل يجعل التركيز منصبًا بالكامل على الحدث نفسه، مما يؤدي إلى تضخيم الطاقة الحدثية للفعل. ومثّلت لذلك بآيات سورة التكوير، حيث يولد البناء للمجهول دلالات الإثارة والرهبة وتجاوز فكرة الزمن.

تمثل هذه الدراسة مرتكزًا جوهريًا لتدعيم مبحث نائب الفاعل والشق المتعلق بالأثر الدلالي. فهي تقدم التفسير الفلسفي والدلالي لظاهرة ضعف نائب الفاعل الأصلية كونه مفعولًا، ثم اكتسابه للقوة حين يُحذف الفاعل. يمكن توظيفها للبرهنة على أن عملية الرفع في نائب الفاعل ليست مجرد سد فراغ إعرابي، بل هي خطة دلالية مقصودة لتضخيم الحدث وصرف ذهن المتلقي عن الفاعل، مما يؤكد أن التغيرات الإعرابية للمرفوعات تخلق أثرًا دلاليًا عميقًا

- **حامد، مازن أحمد محمد. (٢٠١٨). الفعل المبني للمجهول في سورة البقرة في ضوء الدراسات النحوية والنفسية [رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة]. فلسطين.**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة الفعل المبني للمجهول وما ينوب عن الفاعل في سورة البقرة من زاويتين متكاملتين وهما الزاوية النحوية والدلالية النفسية. وعمدت إلى إحصاء هذه الأفعال وسياقاتها وأنواع نائب الفاعل فيها، لبيان الأسرار البلاغية لانحراف الصيغة عن المبني للمعلوم. وأظهرت النتائج أن تعدد تسميات المبني للمجهول تاريخيًا رافقه تعدد في دلالاته النفسية والسياقية؛ فاستخدام هذه الصيغة يعمل على استحضار المشاهد الغيبية وجعلها صورًا حية، وتصوير الحالة النفسية للمخاطبين، وإبراز مواقف الرهبة أو الزجر أو الرحمة. وأكدت أن السياق هو الذي يوجه دلالة نائب الفاعل ويبرز أثر حذف الفاعل.

تمنح هذه الدراسة البحث تطبيقًا قرآنيًا عمليًا يربط بين القاعدة النحوية الشارحة لدرس المرفوعات وبين الأثر الدلالي. فمن خلال إحصاءاتها وتحليلها لآيات سورة البقرة، يمكن تدعيم الجانب التطبيقي في مبحث نائب الفاعل، موضحًا كيف أن التلاعب بصيغة

الفعل وتبادل الأدوار بين العمدة والفضلة ينتج شحنات عاطفية وتصويرية ونفسية للمتلقي. وهي تؤكد النظرية بأن المرفوعات وعواملها تمتلك طاقة دلالية وبلاغية حية تتجاوز مجرد الوظيفة الإعرابية.

تمهيد:

يُعَدّ باب المرفوعات من أبرز الأبواب النحوية؛ لما له من منزلة في بناء الجملة العربية، إذ يقوم عليه المعنى وتستند إليه بنية الكلام، ولا يصحّ الكلام إلّا بوجود عنصر مرفوع؛ "فالمرفوع عمدة في الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها"(٣). والمرفوعات عند ابن الحاجب؛ ما اشتمل على علم الرافعية(٤)، ومعنى علم هنا علامة؛ ومعنى ذلك أن تكون علامة الفاعلية أحد أجزائه، والأولى أن يقال: "المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة؛ لأن الرفع في الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، والرفع أصل في العمد"(٥).

ومن أجل دراسة مظاهر القوة والضعف في المرفوعات، من الضروري أولًا توضيح المقصود بهما في اصطلاح النحاة؛ فقد جاء في (الصحاح) تضاد لفظتي القوة والضعف: " القوة خلاف الضعف، والقوة: الطاقة من الحبل، وجمعها قوى، ورجل شديد القوى، أي شديد أسرِ الخلق"(٦)، والضعف: "خلاف القوّة وقد ضَعُفَ فهو ضعيف، وأَضعَفَهُ غيره"(٧).

والقوة في الاصطلاح النحوي "مفهوم تراتبي تصنيفي بالأساس؛ ولئن خصّ به النحاة الفعل رأسًا عاملًا لكونه أقوى العوامل؛ فإن هذا المفهوم عندهم من ركائز المنظومة المنهجية والتصنيفية لنظرية العمل. ذلك بأنّ القوة، ومنها الضعف، جهاز اصطلاحي مفهومي يعيّن عندهم تمكّن المقولة المعجمية من السمات العامليّة الدلاليّة والإعرابية"(٨).

---

(٣) ابن الحاجب، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاديوس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م، ج١، ص٦١.

(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٨٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٨٤.

(٦) الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م، ج٦، ص٤٦٩.

(٧) المرجع السابق نفسه، ج٤، ص١٣٩٠.

(٨) الحشيشة، سرور، قوة الأفعال وضعفها حسب تعديتها ولزومها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، تونس، ٢٠١٠م، ص٩.

القوة: " بالضم يُطلق على معان منها مبدأ الفعل مطلقًا سواء كان الفعل مختلفًا أو غير مختلف بشعور وإرادة أو لا.. "(٩). والضعف: " بالفتح والضم وسكون العين خلاف القوة، ويُسمّى لا قوّة أيضًا(١٠).

ويمكن ملاحظة أن المرفوعات تشمل عناصر متعددة تتفاوت في وضوح حكمها واستقلالها بالمعنى؛ فأحيانًا يظهر الحكم ثابتًا ومستقرًا، وأحيانًا يكون متأثرًا بعوامل خارجية، مثل: النواسخ أو ترتيب الجملة؛ مما يضطر النحاة إلى تفصيلها وتحليلها في كتبهم.

مظاهر القوة والضعف في باب المرفوعات.

لما كان الحديث عن المرفوعات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرفع؛ كان من الضروري توضيح معنى الرفع قبل الخوض في تفاصيل مظاهر القوة والضعف فيه؛ إذ إن معرفة الأصل اللغوي والاصطلاحي له يسهم في فهم كيفية تطبيق الأحكام النحوية وتقدير أثرها في الجملة.

الرفع لغةً:

"خلاف الوضع، يقال: رفعته فارتفع، والرفع في الإعراب كالضم في البناء، وهو من أوضاع النحويين، ورفع فلان على العامل رفيعة، وهو ما يرفعه من قصة ويبلغها"(١١).

الرفع في النّحو: "خلاف الجر والنصب، والمبتدأ مرافع للخبر لأن كل واحد منها يرفع صاحبه ورفاعة بالكسر اسم رجل، وبنو رفاعة قبيلة، ورافع اسم"(١٢).

الرفع اصطلاحًا:

الرفع في اصطلاح النحويين هو: " موقع إعرابي خاص بالمسند والمسند إليه؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وعلامته الضمة أو ما ناب عنها، وقد يراد به الضمة التي تظهر على آخر الكلمات المعربة، وقد يراد به الضمة التي تظهر على آخر الكلمات المبنية"(١٣).

ومرفوعات الأسماء سبعة: "الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمِّ فاعله (نائب الفاعل)، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء:

---

(٩) التهانوي، محمد علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ج٢، ص١٣٤٢.

(١٠) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١١١٨.

(١١) الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، باب (ر ف ع).

(١٢) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣م، مادة (ر ف ع).

(١٣)عبادة، محمد ابراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص ١٤٣.

النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل"(١٤). وفي مقام آخر المرفوعات على ثمانية أقسام: " الفاعل الذي لم يسم فاعله، المبتدأ، الخبر، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسم (ما، لا، لات)، المشتبهتين بـ ليس، اسم كان وأخواتها"(١٥)

إذًا مما سبق يبدو جليًا اهتمام علماء النحو بالرفع؛ "وإنما خصّوا الإعراب بالرفع، لأن الرفع ضمة مخصوصة"(١٦)، تلحق أواخر الكلام، والرفع هو "إعراب العمد ذلك أن الرفع ثقيل فخُصّ به إعراب العمد، لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر"(١٧).

وأولى مظاهر قوة المرفوعات مجيء العُمد بالرفع، وهي الجزء الذي لا يُستغنى عنه في أقل ما يتألف منه الكلام، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنها كالمفعول به، فالعمدة لا تقوم دونها الجملة، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونه(١٨).

وظهر موضوع العمدة والفضلة عند عبد القاهر الجرجاني عندما تحدث عن أهمية الإسناد؛ إذ عدَّ الإسناد المعنى النحوي الأهم في النظم؛ فلا يمكن للمتكلم أن يؤلف جملة دون أن تبنى على الإسناد؛ ولذلك جاءت تسمية النحاة لركني الإسناد (المسند والمسند إليه) بـ (العمدة)؛ أي إنهما العماد في بناء الجملة، والدليل على ذلك أن المتكلم لا يصل إلى التعبير عن أي جزء آخر يراه مهمًا غير المسند والمسند إليه، كالمفعولات والحال، ما لم يفكر بالإسناد ويعلق الجزء المهم عنده بالمسند.

طرح بعض النحاة قضية القوة والضعف في مسألة العوامل وربطوا بينها وبين ترتيبهم للمرفوعات وفق هذه النظرية، فيقول ابن هشام: " وبدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين: أحدهما إن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ، فإن عامله معنوي، وهو الابتداء. والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، بدليل أنّه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قام (كان زيد قائمًا)، و(إنّ زيدًا قائمٌ)، و(ظننت زيدًا قائمًا)، ولما بين أن عامل الفاعل أقوى كان

---

(١٤) الصنهاجي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود، متن الأجرومية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٨م، ص ١١.

(١٥) الفاضل الهندي، محمد بن الحسن، موضح أسرار النحو، تح: علي موسى الكعبي، الأمانة العلمية للعتبة الحسينية المقدسة، بغداد، ط١، ٢٠١٠م، ص ٢٧.

(١٦) العكبري، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، الأردن، ط٤، ص ٩٣.

(١٧) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ط١، ١٩٩٩م، ج١، ص ٨١.

(١٨) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م، ج١، ص ٧٤.

الفاعل أقوى والأقوى مقدم على الأضعف. الثاني: إنّ الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الأصل"(١٩).

في هذا القول نجد أن ابن هشام صرّح بقوّة الفاعل في وروده في الكلام تبعًا لقوة العامل المؤثر فيه، والعامل في العربية: "ما عمل عملًا ما، فرفع أو نصب أو جر، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعًا من الإعراب"(٢٠). وقال الكفوي في الكليات عن العامل إنه" عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، وهي ما يتوقف عليه الشيء"(٢١).

إذًا فلا بد لكل حكمٍ نحوي من عامل يدعو إليه، وسبب يبيح للقائل به، لذلك كان العامل وثيق الصلة بالنحو؛ وقد جعل سيبويه (العامل) هو المحور الذي يستند عليه كتابه (الكتاب)، وكان لمصطلح (العمل) مكانة ملحوظة في مواضع عديدة من الكتاب؛ غير أن هذا المصطلح ارتبط بمصطلحات عدة في مواضع مطابقة أو مرادفة له؛ ومن ثمّ فإن مصطلح القوة جاء في كتاب سيبويه مرادفًا لمصطلح العامل، وهذا ما يؤكد اقتران المصطلحين بعضهما ببعض لديه؛ وذلك عند تصنيفه لأشكال العمل حين يقول: "باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما أجرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي لم تبلغ أن تكون بالقوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، وليست لها قوة أسماء الفاعلين، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"(٢٢).

---

(١٩) ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اعتنى بها: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص ٨٨.

(٢٠) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط٢، ٢٠٠١م، مادة عمل.

(٢١) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات، تح: عدنان درويش وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م، ج٣، ص٢٢١ – ٢٢٣.

(٢٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٣٣.

يتناول النص السابق تحليل سيبويه لدرجات القوة في العوامل النحوية، حيث يوضح تسلسل القوة بناءً على قرب العامل من خصائص الفعل (الحدث والزمن)؛ فيوضح سيبويه مراتب القوة في العمل النحوي للعوامل، مبتدئًا بالأقوى فالأضعف:

- ففي قوله: (باب الفاعل الذي لم يتعد فعله مفعوله) يشير إلى الفعل المتعدي لتضمنه الحدث والزمن وتعديه إلى المفعول.
- يليه الفعل اللازم في قوله: (والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر) يشير إلى الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، لاحتفاظه بالحدث والزمن لكن دون تعدٍّ.
- ثم: أسماء الفاعلين والمفعولين في قوله (ما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول) فيشير إلى أن هذه الأسماء تعمل عمل أفعالها، فهي أسماء تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول (مثل: كاتبٌ، مكتوبٌ) فهي تعمل عمل أفعالها لكنها تفتقر إلى دلالة الزمن.
- يليها: المصدر، فأشار إلى عمل المصادر فهي تعم عمل عمل أفعالها، نحو قولنا: (عطوفُ المعلمِ على طلابه) لعملها عمل الفعل مع تجردها من الزمن والفاعلية.
- ثم: الصفات المشبهة باسم الفاعل (مثل: حسنٌ خلقُهُ) فهي تشبه اسم الفاعل في العمل ولكن بقوة أقل.
- وأضعفها: الأسماء الجامدة لانعدام الصلة بالفعل والزمن.

الخلاصة: قوة العامل النحوي تتناسب طرديًا مع قربه من خصائص الفعل (الحدث والزمن). فكلما كان العامل أقرب إلى الفعل كان عمله أقوى، وكلما بعد عنه ضعف تأثيره النحوي.

المبحث الأول: الفاعل

عرّف (ابن هشام) الفاعل بأنه: " اسم أو ما في تأويله، أُسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة"(٢٣)، فيمكن الوقوف على هذه الإشارة اللطيفة للإسناد الفعلي عند صاحب أوضح المسالك في ثنايا حديثه عن الفاعل؛ فالفاعل هو أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية، وهو مرفوع حقيقةً أو حكما، وقد نصّ النحاة على أحكام تخص الفاعل اتفقوا على بعضها كإسناد الفعل التام الباقي على أصله، أو ما يقوم مقامه إليه، واختلفوا في بعض، كوجوب تقدم الفعل عليه، والخلاف في رافعه(٢٤).

عُرف الإسناد الفعلي بأنه: القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، وفضلًا عن ذلك فإن هناك جملة أمور يمكن أن تساعد الإسناد الفعلي، وهي الصيغة الصرفية، شريطة أن يكون الفاعل اسمًا، أو ما يقوم مقام الاسم (المصدر المؤول)، والرتبة، نحو: (ظهر الحق)، فالإسناد هاهنا فعلي، وإن تقدم الاسم (الفاعل) أصبح الإسناد اسمًا؛ فالفاعل شرط تحقّق معنى الفعل، والفاعل لازمٌ للفعل بمنزلة لجزء منه' فلا يُستغنى عن الفاعل ولا يجوز إخلاء فعلٍ عن فاعل(٢٥)، ولذلك فإن قوة الفاعل من أنه يقتضي من جهة الدلالة الفعل وما معه من المطلوبات(٢٦)؛ إذًا "فالفاعل مرفوع أبدًا"(٢٧)، ولا خلاف بين العلماء أن العامل فيه هو الفعل، بل إنّ عمل الفعل في الفاعل هو الأصل؛ وبرر ابن يعيش ذلك بناءً على قوة العامل اللفظي الذي هو الفعل بقوله إن: " الإسناد معنى ولا خلاف أنّ عامل الفاعل لفظي"(٢٨).

فالإسناد هو: "إضافة الشيء إلى الشيء"(٢٩)، أو "ضم الشيء إلى الشيء"(٣٠)؛ وتعددت الألفاظ المترادفة للإسناد عند (سيبويه)، حيث قال: "الفاعل شغل به الفعل"، وقال في موضع ثان: "فرغ له"، وفي موضع ثالث: "بُني له"، وفي موضع رابع: "أُسند له"، لأنها كلها بمعنى واحد(٣١).

---

(٢٣) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، أبو محمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م، ج٢، ص٨٤.

(٢٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٣.

(٢٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج١، ص٧٥.

(٢٦) انظر: الحشيشة، قوة الأفعال وضعفها حسب تعديتها ولزومها، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢٧) الزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو، اعتنى به وشرح أبياته: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م، ص ١٠.

(٢٨) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥.

(٢٩) الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص ٢٣.

والفاعل من الناحية النحوية يمثّل علاقة إسنادية بين مسند هو الفعل، ومسند إليه هو الفاعل(٣٢)، وتقوم هذه العلاقة على تلازم الطرفين واحتياجهما بعضهما لبعض، والفاعل النحوي يُعيّن الشيء أو الكائن الذي يقوم بالحدث أو يتحمله أو يكون في حالة ما يعبر عنها بواسطة الفعل؛ ولذلك فإن قوة الفاعل تأتي من كونه ركنًا ضروريًا في الجملة الفعلية التي لن تعطي دلالتها التركيبية إلّا بوجود هذا الفاعل المسند إلى الفعل؛ أيًا كان نوع الفعل الذي يقتضيه أولًا ثم يقتضي غيره من المفاعيل التي تبرز وتختفي في نطاق التوسعة التي تخضع لها الجملة؛ يقول ابن يعيش: " وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فإذًا رتبة الفعل يجب أن يكون أولًا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا"(٣٣).

قيل: الفاعل أصلٌ، وهو الأصل في المرفوعات؛ وبذلك هو أقوى المرفوعات، وسبب ذلك أن عامله لفظي نحو: (قام زيدٌ)؛ الفاعل هنا (زيدٌ) مرفوع بالفعل، والفعل لفظي وهو الأصل في العمل، والعمل هو أصل في الأفعال؛ قد اختص الفاعل بالرفع دون النصب؛ لأنّ الرفع أعلى قدرًا من النصب، ورتبة الفاعل أعلى من رتبة المفعول؛ فنجد أن الفعل الواحد يكون له عدة مفعولات، ولا يكون له إلّا فاعلٌ واحدٌ، وإذا كان المفعول يفوق الفاعل من حيث العدد؛ كان الأولى أن يخصّ الفاعل بالأثقل وهو الرفع، والمفعول بالأخف وهو النصب؛ لتكون قلة الفاعل مساوية لثقل الرفع، وخفّة النصب موازية لكثرة المفعول(٣٤).

=

(٣٠) نجيب، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص ٢٨.

(٣١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣.

(٣٢) قال الأنباري معرفًا الفاعل: (فإن قال قائل: ما الفاعل؟، قيل: اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، نحو: قام زيد، وذهب عمرو)، الأنباري، أبو البركات كمال الدين، كتاب أسرار العربية، تح: فخر الدين صالح قدادة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ٨٧.

(٣٣) ابن يعيش، شرح المصل، مرجع سابق، ج١، ص ٧٥ – ٧٦.

(٣٤) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ج١، ص٣٢٦.

وقدّم البركوي الفاعل على جميع المرفوعات، لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ ولأنه أصل الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل، فهو معمولٌ بالأصالة(٣٥)؛ نحو قولنا: (ضرب زيدٌ)؛ والأصل في الفاعل أن يلي فعله، لأنه جزءٌ من الجملة ووجوده يحقّق تمامها، فلا تتحقق الجملة الفعلية بدون الفاعل، فيما أن غيره يمكن الاستغناء عنه، فمن ذلك كان تقديمه على غيره، كما أننا نجد تغيّر آخر الفعل إذا ما اتصل به الفاعل مضمرًا، نحو قولنا: (قمتُ)، فهذه دلالةٌ على قوة اتصاله بالفعل(٣٦)، وهذا ما يثبت أصالة الفاعل بين المرفوعات.

وكذلك فإن عامل الفاعل أمرٌ موجودٌ محسوس، أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، وقوة المؤثر تقتضي قوّة الأثر، ولذلك فالفاعل في الرفع أقوى من المبتدأ(٣٧).

إذًا جاء الدليل اللفظي بفاعل بالرفع فقط دون النصب والخفض؛ لقوة الفاعل في الجملة وتقدمه على المفعول به، فالفاعل واحد والمفعول جماعة، فنجد أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة، ويتعدّى إلى المفعول له، والمفعول معه، ويتعدى إلى ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر، فكثر؛ فاختير لهم أخفّ الحركات، وجعل للفاعل إذ كان واحدا أثقلها؛ لأن إعادة ما خفّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسر مؤونة مما يثقل(٣٨).

فمن مظاهر قوة الفاعل في الجملة؛ مسألة التأثير الذي يتم في هذا الفاعل، حسب موقعه في الجملة، والأثر الذي أُحدث فيها؛ ومن ذلك: أصالة الرفع للفاعل، وابتداؤه فرعٌ، وهذه من علامات قوته التي تحدث عنها الجرجاني؛ فأصول الكلام أتت على معانٍ ثلاثة، الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، والمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، وهذا دليلٌ على أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه، والفعل هو أصلٌ في الإخبار، وإذا كان كذلك فهذا معناه أن الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما أن الفعل قبل الاسم في

---

(٣٥) انظر: البركوي، تقي الدين محمد بن بير بن علي بن إسكندر، عوامل البركوي، تح: نضال بن محمد خير الكراد، العالمية للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٢٢م، ص ٥٩.

(٣٦) انظر: الحسين البغدادي، أبي اسحاق ابراهيم بن الحسين، التحفة الشافية في شرح الكافية لابن الحاجب، تح: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٩م، ج١، ص١٠٥.

(٣٧) انظر: الأزهري، خالد، شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٣٦.

(٣٨) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م، ص ٢٦٠.

الإخبار(٣٩)؛ والفعل " لا بد له من الفاعل، فإن لم يكن مظهرًا بعده فهو مضمر فيه لا محالة"(٤٠)؛ فلمّا كان اقتضاء الفعل فاعله اقتضاءً دلاليًا وكان يستحيل وجوده من غيره، لم يكن بدّ من اعتبار الفاعل أقرب مطلوبات الفعل إليه، واعتبار الفعل أثقل بفاعله منه بغيره من معمولاته، مما يكون في عمله مقتضيًا له اقتضاء أو واقفًا فيه على مجرّد الطلب؛ فالثقل زيادة في الدلالة، والخفيف أشد تمكنًا من الثقيل، والثقيل ليس تمكن الخفيف، والتمكّن مفهوم في القوّة.

إن قوة معنى الفاعلية في الفعل جعلت له استحقاق الرفع وحمل باقي المرفوعات عليه؛ ولذلك يقول ابن يعيش: ".. وكان الفاعل لازمًا له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل"(٤١).

والفاعل أوّلٌ؛ أي إن ترتيبه في الجملة يكون بعد الفعل؛ فلا يستغني عنه الفعل، ويمكن الاكتفاء به في الجملة دون المفعولين، والمفعول في الترتيب يأتي بعد الفاعل، وهذا الاختلاف في مواضع الحروف المأخوذة، أدى إلى اختلاف الحركات؛ فالحركات ثلاثة: الفتحة مأخوذة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الألف من الحلق، فأوّل هذه المخارج وأقربها متناولًا الواو، فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأول الأسماء رتبة، وآخرها لآخرها رتبة؛ وهاتان علتان مرضيتان(٤٢)؛ "فالفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظٌ لوجوده؛ فلا يستقيم تجدد المصدر إذا افترضنا انتفاء"(٤٣).

وقال السيرافي: "واحتج بعض النحاة على أن الفاعل أقوى من المفعول؛ إذ هو محتاجٌ للمفعول؛ ولذلك جعلت له أقوى الحركات بسبب المشاكلة، وإذا احتج آخرون بالقول أن أوّل ما يرد من الأسماء الفاعل، فيرد والنفس جامّة؛ فاستعمل له أقوى الحركات، لقوة النفس عند وروده على إتمام النطق، وجعل أخفّ الحركات لما بعده(٤٤)؛ وفي مثل هذا نجد قول أبي البركات الأنباري مستخدمًا مصطلحي (القوة والضعف): " الفاعل أقوى من المفعول، فأعطي الفاعل

---

(٣٩) انظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٩٢-١٩٦.

(٤٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ج١، ص ٧٩.

(٤١) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج١، ص ٧٥.

(٤٢) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٤٣) الأوراغي، محمد، الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١٦٤.

(٤٤) السيرافي، شرح السيرافي، مرجع سابق، ١/ ٢٦٠-٢٦١.

الذي هو الأقوى، الأقوى وهو الرفع، وأعطي المفعول الذي هو الأضعف، الأضعف وهو النصب"(٤٥).

وإذا ما نظرنا إلى مفاهيم قوة الفعل؛ نجدها تتمثل في ما يهيؤه هذا الفعل للفاعل من قوة، وقس على ذلك في المفاهيم النحوية والفلسفية، فيقول الغزالي بأنّ "قوة الفعل عبارة عن المعنى الذي به يتهيأ الفاعل لكونه فاعلًا، كالحرارة للنار، وقوة الانفعال هو المعنى الذي به يستعد القابل للانفعال"(٤٦).

إن الأفعال هي أقوى العوامل؛ إذ لا بد للفعل من أن يعمل، ومحل عمله يكون الاسم، فلا نجد في اللغة فعلًا إلا وله معمول هو الفاعل، فالفعل والفاعل كالشيء الواحد؛ فقوة الفاعل هي امتداد لقوة الفعل على اختلاف حالات مجيء الفاعل؛ إن كان اسمًا صريحًا، نحو: جاء زيدٌ، أو ضميرًا متصلًا، نحو: حضرت.

إذًا فإن الفعل يحتاج إلى فاعل ليكتمل معناه؛ إذ الفاعل ركنٌ أساس في الجملة الفعلية، فنجد أن الأفعال اللازمة ضعيفة العمل والتأثر في المفعول به، لكنها لا بد وأن تعمل في الفاعل؛ ومن ثمّ سميت بالأفعال القاصرة لاقتصارها بالعمل على الفاعل، فعَجز الفعل اللازم عن العمل في المفعول به، أدى لعمله في الفاعل، والفاعل بطبيعة الحال مرفوع؛ غير أن الأفعال المتعدية تعد من أقوى الأفعال، فيتجاوز أثرها الفاعل ويصل للمفعول به؛ وبذلك نجد أن العلاقة بين الفاعل والفعل هي علاقة دلالية، لا يستغني فيها الفعل عن الفاعل؛ فالفاعل يحدد من قام بالحدث أو اتصف به أيًّا كان (ظاهرًا، أو مستترًا)؛ يقول الأستراباذي: " اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أن المؤنث هو المسند إليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في الإسناد، وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل"(٤٧)

ومن ثمّ إن أهمية دلالة الفعل تكمن في أنه عنصر الحيوية في الجملة، فيشكل الزمن إحدى أهم دعامتين في هيكل الفعل إلى جانب الحدث الذي يجري ويستنبط فيه؛ فلا نكاد نجد فعلًا يرد

---

(٤٥) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د. ت)، ص ٧٨.

(٤٦) الغزالي، أبو حامد، مقاصد الفلاسفة، تح: محمود بيجو، مطبعة الصباح، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٢٨.

(٤٧) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: يوسف عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥م، ج٤، ص ٤٧٩.

في جملة إلا وكان الزمن جزءه ومعناه؛ ولذا فالنحويون يجمعون على تعريف الفعل بأنه كلمة تدل على معنى في نفسها، وهي مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة(٤٨)؛ وبذلك اشترط النحاة في الكلمة شرطين حتى تكون فعلًا؛ أولهما الدلالة على معنى في نفسها، والثاني الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، وغاية الشرط الأول إخراج الكلمات التي على معنى في نفسها عندهم، وهي في تصورهم الحروف، وهدف الشرط الثاني إخراج الكلمات التي تدل على معنى في نفسها ولكنها غير مقترنة بزمان عند النحاة، وهي في نظرهم الأسماء(٤٩). وحتى تستقيم دلالة الفعل في الكلام، ويكتمل أثره، لا بد لوجود فاعلٍ يدلنا على من قام بالفعل.

المبحث الثاني: المبتدأ والخبر

إن المرفوعات هي من إعراب العمد(٥٠)، التي تشمل الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وهناك من قدم أحكام المبتدأ على أحكام الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات؛ لأنه مبدوء به، وقيل الفاعل: لأن عامله لفظي، وقيل كل أصل"(٥١).

وسبب آخر نجده لهذا التقديم والتأخير؛ وهو: أي النوعين أصلٌ في بابه، هل هو المبتدأ أم الفاعل؟؛ فقيل المبتدأ أصل المرفوعات؛ إذ به ابتداء الكلام؛ كما أنه يحافظ على كونه مبتدأ حتى لو تأخر في الكلام بخلاف الفاعل، فنحن نقول في الفاعل: (قام زيد)، فلم يبتدئ الكلام هنا بالفاعل، وحل في المرتبة الثانية، في حين أن قولنا: (زيدٌ قائم)، كان الافتتاح بالمبتدأ، والفاعل لا يكون إلا بعد فعلٍ، ولا يجوز تقديمه عند البصريين، فالمبتدأ ثابتٌ في وصفه إن تقدم في الجملة أو تأخر، بخلاف الفاعل؛ إذا تقدم على عامله انتقل من كونه فاعلًا إلى كونه مبتدأ؛ والمبتدأ: اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به؛ فالاسم، نحو: "الله ربنا" و"محمد نبينا" والذي بمنزلته، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾، و: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، و"تسمع بالمعيديِّ خير من أن تراه. وزال عنه الوصف بهذا

(٤٨) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج٢، ص٧.
(٤٩) المرجع السابق نفسه، ج١، ص ٢٣.
(٥٠) في النحو العربي، تشير كلمة "العمد" إلى العناصر الأساسية التي يقوم عليها الكلام، مثل المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، وهي العناصر التي لا يستغني عنها المتكلم في بناء الجملة.
(٥١) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف السعيد، المكتبة التوفيقية، ط٢، ج١، ص ٣٠٠.

الانتقال، ويثبت بثبوته، والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾، و"بحسبك درهم" لأن وجود الزائد كلا وجود، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾، وعند بعضهم: "ومن لم يستطع فعليه بالصوم"(٥٢).

أيضًا المبتدأ هو: "كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظًا أو تقديرًا"(٥٣)؛ " فهو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير المزيدة أو الزائدة مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمستغنًى به"(٥٤)؛ والخبر هو الشق الثاني من أقسام الجملة الاسمية، وعرفه ابن الحاجب بأنه: "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب"(٥٥).

ويمكن معرفة أثر القوة والضعف في حالات المبتدأ والخبر من حيث معرفة العامل فيهما؛ "فالابتداء عامل معنوي أثّر في المبتدأ بالرفع؛ لأنه مخبر عنه، والمخبر عنه في عرفهم مقدم في الرتبة، والمقدم في الرتبة يستحق أثقل الحركات، فاستحق المبتدأ الرفع"(٥٦) ومثال ذلك قول الشنفرى(٥٧):

مجدي أخيرا ومجدي أوّلًا شَرَعٌ والشمسُ رَأْدَ الضّحى كالشّمس في الطَّفَلِ

فقول الشاعر "مجدي شرعٌ"، "الشمس رأد الضّحى"، فالمبتدأ: "مجدي، والشمس" مرفوعان، الأول مرفوع بضمة مقدرة، والثاني مرفوع بالضمة الظاهرة، والعامل فيهما الابتداء، وهو عامل معنوي، ويمكن القول بأن هذا العامل عاملٌ ضعيف لأنه غير محسوس(٥٨)؛ فالمبتدأ

---

(٥٢) ابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج١، ص١٨٦-١٨٧.

(٥٣) الأنباري، أسرار العربية، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥ه، ص ٧٨.

(٥٤) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص ٨٨.

(٥٥) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد العزيز الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م، ج١، ص٦٢.

(٥٦) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٣١٢.

(٥٧) الشنفرى، الديوان، ص ١٢٧.

(٥٨) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م، ص ٤٧٣.

من قوته في المرفوعات نجده عاملًا ومعمولًا؛ فهو عاملٌ في الخبر إذ يُرفع الخبر بالمبتدأ، وهو أيضًا معمول للابتداء، والفاعل الأصل فيه أنه معمولٌ فحسب.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

هنا يأتي المبتدأ مفردًا وخبره في وجهين:

أعرب الأنباري(٥٩): السارق مبتدأ وخبره على وجهين:

الأول أن يكون خبرًا مقدرًا وتقديره "فيما يتلى عليكم السارق والسارقة" ثم عطف عليه كما تقول فيما أمرتك به فعل الخير فبادر إليه وهذا مذهب سيبويه(٦٠)، والثاني وهو رأي أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد أن خبر "السارق" هو (فاقطعوا أيديهما)، ودخلت الفاء في الخبر لأنه لم يرد سارقًا بعينه، وإنما أراد كل من سرق فينزل السارق منزلة الذي سرق.

وفي هذا المثال يكون المبتدأ مفردًا مرفوعًا، والعامل فيه الابتداء، وأما الخبر فهو جملة فعلية وهو هنا أيضًا عامل معنوي لا ظهور له؛ فالابتداء عامل معنوي أثر في المبتدأ بالرفع لأنه مخبر عنه، والمخبر عنه في عرفهم مقدم في الرتبة، والمقدم في الرتبة يستحق أثقل الحركات، فاستحق المبتدأ الرفع، فعمل العامل المعنوي الرفع عندما دل عليه دليل لفظي وهو الرفع في الفاعل؛ لأن الفاعل مخبر عنه ومقدم في الرتبة مستحق من الحركات أثقلها، " وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل، والجريان على المنعوت والمبدل منه واتباعه في الأعراب لازمًا"(٦١).

إذًا من مظاهر ضعف العامل المعنوي أن العامل اللفظي يزيل عمله؛ فللعامل اللفظي قدرة على إبطال عمل العامل المعنوي، وهذا ما يشير بوضوح إلى ضعفها، كما هو الحال في النواسخ بنوعيها الفعلية والحرفية، التي تزيل عامل الابتداء المعنوي؛ ففي قولنا (الرياضةُ مفيدةٌ) رفع المبتدأ (الرياضة)، والخبر (مفيدةٌ) بالعامل المعنوي الابتداء، وعند دخول العامل اللفظي (كانت الرياضة مفيدةٌ) فإنه في ضوابط النحاة أزال أثر العامل المعنوي، فرفع المبتدأ ونصب الخبر، وكذلك تعمل النواصب والجوازم في الفعل المضارع وتزيل أثر رفع العامل المعنوي.

---

(٥٩) الأنباري، البيان، ج٢، ص ٢٩٠.

(٦٠) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص١٤٣ – ١٤٤.

(٦١) السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ص ٣١٢.

لا يتقدم معمول العامل المعنوي عليه لضعفه؛ ففي عامل الابتداء وفقًا لهذا الضابط لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ وورد في القرآن الكريم تقديم الخبر على المبتدأ في قوله عز وجل: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾ [سورة يس:37]، وهذا ما يدعونا للوقوف عند عامل الرفع في الخبر، هل هو المبتدأ، ومن ثمّ لا يجوز للخبر أن يتقدم عليه؟، أم هو الابتداء فيستوي عمله في المبتدأ والخبر، وإذا سلمنا أن العامل هنا هو الابتداء، فكيف للعامل الضعيف أن يعمل الرفع في معمولين؟ والفعل وهو العامل الأقوى لم يعمل الرفع في معمولين.

ومن المتبع أن يتقدم العامل على المعمول، وقد يتقدم المعمول على العامل في حال كان العامل قويًا لغرض يقصده المتكلم زائدًا على معنى الجملة؛ لأن تقدم العامل على معموله أقوى من تأخره، فإذا كان العامل ضعيفًا فلا يتقدم عليه معموله ويلتزم الترتيب بينهما، ومن مظاهر ذلك في الخبر نجد:

خبر "ما دام": "اتفق النحاة على منع تقديم خبر "ما دام" عليها، فلا نقول: لا أعاملك حاضرا ما دام سعيد؛ لأن "ما" مع "دام" في تأويل مصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه، كما أن "دام" فعل ضعيف غير متصرف فلا يتصرف معموله؛ أما تقديم الخبر على "دام" وحدها فاختلف فيه النحويون بين الجواز والمنع(٦٢).

خبر "ليس": اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه(٦٣)، وفي توسط الخبر حكى ابن مالك الإجماع على جوازه وخالف البعض، وفي تقديم الحال من اسم "ليس" عليها خلاف والخلاف في تقديم خبرها، نحو: ليس زيدٌ قائمًا بجميل(٦٤).

خبر أفعال المقاربة: لا يتقدم خبر أفعال المقاربة عليها؛ لأنها أفعال ضعيفة لا تتصرف، كما أن هذه الأخبار أفعال فخالفت أصلها، كما أنها محمولة في الفعل على "كان" فهي فرع الفرع، فلا ترقى في العمل إلى درجة الأصل، أما توسط الخبر بين هذه الأفعال واسمها فتعددت الآراء في

---

(٦٢) المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، ج١، ص٤٩٥.

(٦٣) المرجع السابق نفسه.

(٦٤) النيلي، ابراهيم بن حسين، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تح: محمد بن يوسف القاضي، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠١٧م، ج٢، ص ٤٩١.

ذلك؛ فمنهم من أجازه مطلقًا، نحو: كاد يتكلمون الطلاب، ومنهم من اشترط اقتران الخبر بـ "أن"، نحو: عسى أن يقوم خالد(٦٥).

خبر إن وأخواتها: لا يتقدم شيء من معمولات "إن" وأخواتها عليها، لضعفها في العمل؛ فهي ليست أفعالا ولا من لفظ الأفعال، فهي عملت بالحمل على الفعل بحق الشبه؛ فهي ضعيفة فلا تتصرف في نفسها ولا تتصرف في معموليها بالتقديم أو التأخير، فلا نقول: إنّ حاضرٌ خالدا، ولا حاضرٌ إنَّ خالدا، ولا خالدا إنَّ حاضرٌ، واستثنوا من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز تقديمه، لاتساعهم في الظروف دون غيرها، أما إذا كان معمول الخبر ظرفا، أو جار ومجرور فلا يجوز تقديمه(٦٦).

إن قوة الفاعل في أنه يقتضى من جهة الدلالة الفعل وما معه من المطلوبات، وكذلك الخبر لّما كان فيه دلالة على المبتدأ كان في المبتدأ شرط تحققه، أقله من جهة الابتداء الذي يكون منه تعليق الخبر، وهذه قوة في المبتدأ محمولة على قوة الفاعل التي تكون في تمام الخبر فعلًا وإسنادا؛ يقول ابن يعيش: "والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إيّاه أولًا لثان كان خبرًا عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقًا به وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه الفاعل لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفي ما عدا ذلك هما فيه سواء"(٦٧).

المبحث الثالث: المفعول الذي لم يسم فاعله (نائب الفاعل)

في سياق الحديث عن القوة والضعف نجد أن الفاعل والمبتدأ والخبر هم أقوى المرفوعات؛ الفاعل هو العنصر الأساسي في الجملة الفعلية؛ حيث يأتي بعد الفعل مباشرة، ويُعد ركنًا لا غنى عنه لإتمام معنى الفعل، بينما يمكن للجملة أن تكتفي به دون الحاجة إلى المفعولين؛ وكذلك المبتدأ، فالمخبر عنه في عرفهم مقدم في الرتبة، والمقدم في الرتبة يستحق أثقل الحركات؛ وتبعًا لتأثرها بالعوامل؛ وفي حالة (المفعول الذي لم يسم فاعله)، فإننا نجد الرفع واقعًا نتيجة أثرٍ من عامل خارجي؛ وهو ما يمكن الاستغناء عنه في الكلام؛ فهو أضعف من الفاعل عملًا وأثرًا

---

(٦٥) أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٢، ص١٢٢.

(٦٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٠٣.

(٦٧) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٨٥.

بطبيعة الحال، وأضعف من المبتدأ والخبر؛ غير أننا نجد تقديمه على المبتدأ والخبر عند بعض النحاة، فنجد البركوي قد قدمه ووضعه بعد الفاعل، لئلا يقع فصلٌ بين النائب والمنوب، ولشدّة اتصاله بالفاعل، حتى أسماه بعض النحاة فاعلا(٦٨)، فعدوا الفاعل ونائبه مادة واحدة، وكلاهما مسند إليه، وأن المبني للمجهول ما هو إلّا بناء من أبنية الفعل(٦٩).

ومن مسلمات النحو العربي أن الفعل تام بمفعوله، والتمام بهذا المعنى مفهومٌ في القوة، خصص النحاة به دلاليًا ما في الفعل من اقتضاء الفاعل. وإذا كان مجيء الفاعل في الكلام يحقّق استغناء الفعل عن المفعول، ويكون به تمام المعنى، فلم يكن بد من اعتبار المفعول نائبًا للفاعل إذا قام مقامه، لذلك فإن المفعول ليس مكافئًا للفاعل؛ فمن ناحية تعدي الفعل للفاعل نجد أنّ الفاعل أقوى من المفعول، ومن ناحية الدلالة والاقتضاء نجده غير المفعول، فالفعل أتمّ بفاعله منه بمفعوله(٧٠)، " ثم إنّ المفعول النائب عن الفاعل مفعول في المعنى وإن كان نائب فاعل بني له الفعل واستحقّ الرفع لذلك، وهو يؤكّد في حد ذاته أنّ علاقة العوض بين الفاعل والمفعول لمجرّد البناء للمفعول معدومة وأن العلاقة بينهما ههنا علاقة نيابة"(٧١)؛ وهنا تكون النيابة بهذا المعنى مفهوم خاصٌّ في قوّة المعمول من طريق العامل يقضي بقوّة الفاعل في ما يُناب عنه وضعف المفعول في ما ينوب(٧٢).

إن حذف الفاعل على الحقيقة ليس بجائز، وهو من باب عدم تسميته، ولذلك كانت التسمية بـ "فعل لم يسمّ فاعله". فكان إقامة النحويين لمرفوعٍ آخر مقام الفاعل لاستقباحهم خلوّ الفعل من لفظ الفاعل؛ وهذا المرفوع كان المفعول؛ فالخلو من لفظ فاعل الفعل قبيحٌ عندهم لما في ذلك من لبس في أن الفعل قد يخلو من فاعله(٧٣).

ومن ثم فإنّ قوة هذا المرفوع تتحدد في الكلام نتيجة للدور الذي يمثله في غياب الفاعل؛ فالفاعل حُذف من الكلام لغرضٍ من الأغراض (كالاختصار، أو الجهل بالفاعل، أو تجنب

---

(٦٨) الغليبولي، مصطفى بن ابراهيم، شرح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بير علي البركوي، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ج٢، ص٢٣٨.

(٦٩) انظر: مصطفى، ابراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، مصر، (د. ط)، ٢٠١٤م، ص ٥٤.

(٧٠) انظر: الحشيشة، قوة الأفعال وضعفها، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٧١) الكشو، صالح، النحو التحويلي العربي، مركز النشر الجامعي، تونس، (د. ط)، ٢٠١٢م، ص ١٢٦

(٧٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص ١٢٥ – ١٢٧.

(٧٣) انظر: الحشيشة، قوة الأفعال وضعفها، مرجع سابق، ص ٩٦.

ذكره، أو انعدام الفائدة من ذكره، وغيرها..)؛ ومن ثم فإن وجود (نائب الفاعل) يعد أمرًا ضروريًا، ولا يمكن الاستغناء عنه؛ فكما أن حذف الفاعل حقق هدفًا نحويًا، أو بلاغيًا، أدى إلى تقوية الكلام؛ فإن نائبه لا بد وأن يكون له موضع القوة التي بها تتحقق تمام الفائدة من حذف الفاعل؛ ولذلك فقد عدّ الأنباري نائب الفاعل كما الفاعل لا يمكن الاستغناء عنه، فأصل الجملة العربية بركنيها (المسند والمسند إليه)، والمسند إليه في الجملة الاسمية هو المبتدأ، والمسند هو الخبر، وأما في الجملة الفعلية، فالفعل هو المسند، والفاعل أو نائبه هو المسند إليه، وغير هذين الركنين يعد فضلة يمكن الاستغناء عنها.

التسمية الأخرى ل (المفعول الذي لم يسم فاعله) هي (نائب الفاعل)، وهذه التسمية عليها كثيرٌ من المتأخرين، واختارها ابن مالك؛ فهذه التسمية أعمّ وأفضل؛ لأن نائب الفاعل قد يكون مفعولًا به، وقد يكون ظرفًا، وقد يكون جارًا ومجرورًا، وقد يكون مصدرًا، ومن ثمّ يمكننا القول إنّ هذه التسمية تعني قيام نائب الفاعل بدور الفاعل إذ يُعطى أحكام الفاعل وعمديته، ووجوب تأخيره عن فعله، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

وإذا ما وجدنا أن عوامل الضعف في (نائب الفاعل) تبدو من ناحية أثره في الكلام، وخضوعه للعوامل؛ فإننا نلمح به ظاهر القوة التي تُكسبه مرتبةً متقدمة في المرفوعات، ومن هذه المظاهر:

١. **نيابته عن الفاعل**، من حيث:

- مشاركته بأحكامه من حيث الرفع (حفَظَ الطالب الدرسَ، حُفظ الدرسُ).
- الفاعل ونائب الفاعل يُسند إليهما الفعل قبلهما (شكرَ العاجزُ المحسنَ، شُكِر المحسنُ)، في هذا المثال (العاجز مسند إليه والشكر هو المسند، والمحسن هو المسند إليه، والشكر هو المسند.
- إن الفاعل ونائب الفاعل يصلحان عاملين لمشتق قبلهما يقوم مقام الفعل؛ فإذا قلنا (أمكرِمٌ أخوك ضيفه؟) نجد هنا (أخوك) فاعل لاسم الفاعل مكرم، وهو مشتق، وفي قولنا (أمردودٌ سائلهُ؟) سائله نائب فاعل لاسم المفعول، وهو مشتق.
- نائب الفاعل كالفاعل من اسم ظاهر وضمير بارز أو مستتر ومصدر مؤول، فإذا قلنا: (نجح الطالبُ، ونحن نجحنا كما نجح هو، وسرنا أن ننجح) الفاعل هنا اسم صريح، ثم ضمير بارز ثم ضمير مستتر، ثم مصدر مؤول، وفي قولنا (سُئل المعلم وسُئلنا كما

سئل هو وحسُنَ أن نجيب)، نائب الفعل هنا اسم صريح ثم ضمير بارز ثم ضمير مستتر ثم مصدر مؤول.

- يشترك الفاعل ونائب الفاعل في وجوب تأنيث الفعل، فهذه من علامات قوة الفاعل، بأن يعود أثره على الفعل، فيغير من شكله بإلحاق تاء التأنيث به، فيلحق به نائب الفاعل أيضًا بهذا، ففي قولنا: الأمُ كُرمت، جاء نائب الفاعل هنا مؤنثًا، فتبعه الفعل بأن لحقت به تاء التأنيث.
- إذا كان الفعل متعديًّا لأكثر من مفعول وبني للمجهول فحينئذٍ ينوب المفعول به الأول عن الفاعل ويغدو مرفوعًا بينما يبقى ما عداه منصوبًا على أنه مفعول به ثانٍ وثالث، نحو قولنا: أُخبر الركاب السفينة راسيةً، هنا الركاب نائب فاعل للفعل المبني للمجهول، والسفينة مفعول به أول، راسية: مفعول به ثان، وبذلك يكون نائب الفاعل متخذًا لدور الفاعل في أحكامه كلها.

٢. يُستخدم نائب الفاعل لإهمال ذكر الفاعل أو إخفائه، مما يُضفي غموضًا مقصودًا، أو تركيزًا على الحدث الذي يبدو من الفعل ذاته، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ﴾ [سورة ق:30]؛ قال ابن جني: "هذا يدلنا على أن قولنا: ضُرِبَ زَيدٌ، ونحوه، لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد –عرف الفاعل به أو جهل– لقراءة الجماعة (**يَوْمَ نَقُول**)؛ وهذا يؤكد قوة العناية بالمفعول به، ثم يقول: ومن شدة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول، ولم يذكروا الفاعل معها نحو: امتقع لون الرجل، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل"(٧٤).

٣. كما يمكننا أن نعدّ أن (نائب الفاعل) تظهر قوته في السياق، من خلال أثره؛ فباستخدام نائب الفاعل يمكن التعبير عن العموم دون تخصيص الفاعل، فإذا ما قلنا: (يُحترم المعلم)، وجدنا التعميم هنا شمل جميع من يعمل في هذه المهنة، بالإضافة إلى التلطيف الذي يُجنب المتكلم أذى الفاعل.

ولذلك فإن أحكام نائب الفاعل في الكلام تكاد تكون ذات أحكام الفاعل من حيث التقارب الكبير بينهما، وهذا التقارب لا يعني بطبيعة الحال اتحاد الموضوعين، ولذلك فإننا نجد

---

(٧٤) ابن جني، أبي الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي وآخرون، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص ٦٨.

المحدثين من علماء النحو يقولون: "النائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضًا، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبسا، وهو فاعل لغويا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندًا إليه، وكونه مرفوعا.."(٧٥)

(٧٥) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٤٦-٤٧.

الخاتمة

يكشف البحث أن مفهوم القوة والضعف في المرفوعات ليس وصفًا ثابتًا، بل هو علاقة ديناميكية تحكمها ثلاثة عوامل رئيسة: طبيعة العامل وقوته، والوظيفة النحوية للركن (عمدة/ فضلة)، والقيمة الدلالية والبلاغية. ويؤكد أن الترتيب التقليدي للمرفوعات في كتب النحو لم يكن اعتباطيًا، بل انعكاس لهذا التدرج في القوة النحوية والمنزلة الوظيفية داخل النظام اللغوي، وقد توصل البحث للنتائج الآتية:

١. تدرج القوة: يوجد تسلسل هرمي في قوة المرفوعات، يتفوق فيه الفاعل عمومًا؛ لاقترانه بأقوى العوامل (الفعل اللفظي)، يليه المبتدأ والخبر اللذان يعتمدان على العامل المعنوي (الابتداء)، ثم يأتي نائب الفاعل الذي تُكتسب قوته من نيابته عن الفاعل رغم أصل ضعفه الناتج عن كونه معمولًا لعامل خارجي.

٢. معيار القوة: يتمثل المعيار الرئيس في قوة العامل. فالعامل اللفظي (كالفعل) أقوى من المعنوي (كالابتداء)، وقوة العامل تنتقل إلى المعمول. كما أن قرب العامل من خصائص الفعل (الحدث والزمن) يزيد من قوته.

٣. مظاهر القوة في الفاعل: تكمن في أصالة الرفع فيه، وكونه ركنًا أساسيًا لا تستغني عنه الجملة الفعلية، وتأثيره في تأنيث الفعل وصيغته، واحتياج الفعل إليه لإكمال دلالته.

٤. مظاهر القوة والضعف في المبتدأ والخبر: قوتهما مستمدة من كونهما عمدة الجملة الاسمية، لكن ضعفهما يظهر في أن عاملهما (الابتداء) معنوي ضعيف يمكن لإدخال العوامل اللفظية (النواسخ) أن يزيل أثره الإعرابي.

٥. طبيعة نائب الفاعل: يجسّد حالة خاصة تجمع بين الضعف الأصل (بسبب بنائه للمجهول وعامل خارجي) والقوة المكتسبة (بنيابته عن الفاعل وأخذ كافة أحكامه، مع قوة دلالية بلاغية في إخفاء الفاعل أو التعميم).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الشهيد الحسيني، مصر، ط١، ١٩٧٤م.
٢. ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣. الإرشاد إلى علم الإعراب، القرشي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الفرشي الكيشي، ت: محسن سالم العميري وآخرون، دار التراث، القاهرة، ١٩٩٩م.
٤. أسرار العربية، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم،، مكة ط١، ١٩٩٩م.
٥. أصول النحو العربي، الحلواني، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.
٦. الأصول، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط٢، ١٩٩٩م.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
٨. الإيضاح في علل النحو، العكبري، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تح: مازن مبارك، دار النفائس، الأردن، ط٤، ١٩٩٩م.
٩. الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، جلال الدين، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.
١٠. تناوب حروف الجر في لغة القرآن، عواد، محمد حسن، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٢هـ.
١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
١٢. جامع الدروس العربية، الغلاييني، مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ٢٠٠٤م.
١٣. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، السامرائي، فاضل صالح، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م.
١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان، محمد بن علي، تح: طه عبد الرؤوف السعيد، المكتبة التوفيقية، ط٢، ج١، ص ٣٠٠.
١٥. سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
١٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
١٨. شرح الرضي على الكافية، ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.
١٩. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ١٩٩٩م.
٢٠. شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
٢١. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩ هـ)، قدم له ووضع هوامشه وحواشيه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ط١، ١٩٨٩م.
٢٢. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.
٢٣. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، أبي عبد الله محمد بن عيسى، تح: عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م.
٢٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
٢٥. الصناعتين، العسكري، أبو هلال، تح: مفيد قميصه، دار الكتب العلمية بيرون، ط٢، ١٩٨٤م.
٢٦. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ابن ابراهيم، يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٧. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي، أبو سعيد، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.
٢٨. قوة الأفعال وضعفها حسب تعديتها ولزومها، الحشيشة، سرور، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، تونس، ٢٠١٠م.
٢٩. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٨٨م.
٣٠. كشّاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، محمد علي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٣١. الكنّاش في فني النحو والصرف، أبو الفداء، شاهنشاه، تح: رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣٢. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض، السراج، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.

٣٣. اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م، ج١.
٣٤. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي وآخرون، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٨٦ه.
٣٥. المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٢م.
٣٦. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧ هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، ١٩٩٩م.
٣٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.
٣٨. مقاصد الفلاسفة، الغزالي، أبو حامد، تح: محمود بيجو، مطبعة الصباح، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٩. المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأزدي، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.
٤٠. مكشاف الجمل، بن حمودة، بو علام، دار الأمة، الجزائر، ط١، ٢٠٠٢م.
٤١. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الطرابلسي المغربي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، دار الفكر، ط٣، ١٩٩٢م.
٤٢. موضح أسرار النحو، الفاضل الهندي، محمد بن الحسن، تح: علي موسى الكعبي، الأمانة العلمية للعتبة الحسينية المقدسة، بغداد، ط١، ٢٠١٠م.
٤٣. نتائج الفكر في النحو، السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٤٤. النحو التحويلي العربي، الكشو، صالح، مركز النشر الجامعي، تونس، (د. ط)، ٢٠١٢م.
٤٥. نحو العربية، الخطيب، عبد اللطيف، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م
٤٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ط١، ١٩٩٩م.

Romanization of references

The Holy Quran

1. *Al-Itqān fī ʿulūm al-Qurʾān, al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr Jalāl al-Dīn, (t 911h), ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, al-Shahid al-Husayni Press, Egypt, 1st ed., 1974 CE.*
2. *Irtishāf al-ḍarb, Abū Ḥayyān al-Andalusī, Athīr al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf, al-shahīr bi-Abī Ḥayyān al-Andalusī (t 745h), edited by Sidqi Muhammad Jamil al-Attar, Dar al-Fikr, Beirut, 2000 CE.*
3. *Al-Irshād ilá ʿilm al-iʿrāb, al-Qurashī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Laṭīf alfrshy alkyshy, ed. Muhsin Salim al-Umayri et al., Dar al-Turath, Cairo, 1999 CE.*
4. *Asrār al-ʿArabīyah, al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ʿUbayd Allāh al-Anṣārī, Abū al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī (t 577h), Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, Mecca, 1st ed., 1999 CE.*
5. *Uṣūl al-naḥw al-ʿArabī, al-Ḥalawānī, Muḥammad ʿĪd, Alam al-Kutub, Cairo, 4th edition, 1989.*
6. *Al-Uṣūl, Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī ibn Sahl al-Naḥwī al-maʿrūf bi-Ibn al-Sarrāj (t 316h), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Lebanon, 2nd edition, 1999.*
7. *Al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ʿUbayd Allāh al-Anṣārī, Abū al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī (t 577h), edited by Mabrouk Muhammad Mabrouk, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 2002.*
8. *Al-Īḍāḥ fī ʿIlal al-naḥw, al-ʿUkbarī, Abū al-Qāsim ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq, edited by Mazen Mubarak, Dar al-Nafais, Jordan, 4th edition, 1999.*
9. *Al-Īḍāḥ fī ʿulūm al-balāghah, al-Qazwīnī, Jalāl al-Dīn, ed. Abd al-Mun'im Khafaji, Dar al-Jil, Beirut, 1998.*
10. *Tnāwb ḥurūf al-jarr fī Lughat al-Qurʾān, ʿAwwād, Muḥammad Ḥasan, Dar al-Furqan, 1st ed., 1402 AH.*
11. *Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik, al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim ibn ʿAbd Allāh ibn ʿlī al-Murādī al-Miṣrī al-Mālikī (al-mutawaffá : 749h), commentary and verification by Abd al-Rahman Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st ed., 2008.*
12. *Jāmiʿ al-durūs al-ʿArabīyah, al-Ghalāyīnī, Muṣṭafá, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 5th ed., 2004.*
13. *Al-Jumlah al-ʿArabīyah taʾlīfihā wa-aqsāmuhā, al-Sāmarrāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ, Dar al-Fikr Publishers and Distributors, Jordan, 2nd ed., 2007.*
14. *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalá sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik, al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʿAlī, ed. Taha Abd al-Raouf al-Saeed, Al-Tawfiqiyya Library, 2nd ed., vol. 1, p. 300.*
15. *Sirr ṣināʿat al-iʿrāb, Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (t 392h), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 2000 CE.*

16. *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān al-ʿAqīlī al-Hamadānī al-Miṣrī, ed. Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th ed., 1980 CE.*
17. *Sharḥ al-Ushmūnī ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, al-Ushmūnī, ed. Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1st ed., 1995 CE.*
18. *Sharḥ al-Raḍī ʿalá al-Kāfiyah, Ibn al-Ḥājib, ed. Yusuf Hassan Omar, Garyounis University, Libya, 2nd ed., 1996 CE.*
19. *Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Abū ʿAbd Allāh, ed. Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Dar al-Ma'mun, 1999.*
20. *Sharḥ al-Mufaṣṣal, Ibn Yaʿish, Muwaffaq al-Dīn Yaʿish ibn ʿAlī, Alam al-Kutub, Beirut, 3rd ed., 1999.*
21. *Sharḥ Jamal al-Zajjājī, Ibn ʿUṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muʿmin ibn Muḥammad ibn ʿAlī (t 669 H), introduction and annotations by Fawaz al-Sha'ar, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, vol. 1, 1st ed., 1989.*
22. *Sharḥ Kitāb Sībawayh, al-Sīrāfī, Abū Saʿīd, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 2008.*
23. *Shifāʾ al-ʿalīl fī Īḍāḥ al-Tasʾhīl, alslsyly, Abī ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿĪsá, ed. Abdullah Ali al-Husayni al-Barakati, al-Maktabah al-Faysaliyya, Mecca, 1st ed., 1986.*
24. *Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah, al-Jawharī, Abū Naṣr Ismāʿīl ibn Ḥammād al-Fārābī, ed. Ahmad Abd al-Ghafur Attar, Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 4th ed., 1987.*
25. *Al-Ṣināʿatayn, al-ʿAskarī, Abū Hilāl, ed. Mufid Qamisah, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2nd ed., 1984.*
26. *Al-Ṭirāz li-asrār al-balāghah wa-ʿulūm ḥaqāʿiq al-iʿjāz, Ibn Ibrāhīm, Yaḥyá ibn Ḥamzah ibn ʿAlī ibn Ibrāhīm, al-Ḥusaynī al-ʿAlawī al-Ṭālibī al-mulaqqab bi-al-Muʿayyad billāh, Al-Maktabah al-'Asriyyah, Beirut, 1st ed., 1423 AH.*
27. *Al-Fuṣūl al-mufīdah fī al-wāw al-mazīdah, al-ʿAlāʾī, Abū Saʿīd, ed. Hassan Musa al-Sha'ir, Dar al-Bashir, Amman, 1st ed., 1990 CE.*
28. *Qūwat al-afʿāl wḍʿfhā Ḥasab tʿdythā wlzwmhā, alḥshyshh, Surūr, Dar al-Akadimiyyun lil-Nashr wa-l-Tawzi', Tunis, 2010 CE.*
29. *Al-Kitāb, Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān, ed. Abd al-Salam Harun, Al-Hay'ah al-Misriyyah al-'Ammah lil-Kitab (The Egyptian General Book Authority), 4th ed., 1988 CE.*
30. *Kshshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn, al-Tahānawī, Muḥammad ʿAlī, ed. Ali Dahruj, Maktabat Lubnan Nashirun, Beirut, 1st ed., 1996 CE.*
31. *Alknnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf, Abū al-Fidāʾ, Shāhinshāh, ed. Riyad al-Khawam, Al-Maktabah al-Asriyyah, Beirut, 2000.*
32. *Al-Lubāb fī Qawāʿid al-lughah wʿālāt al-adab wa-al-naḥw wa-al-ṣarf wa-al-balāghah wa-al-ʿarūḍ, al-Sarrāj, Muḥammad ʿAlī al-Sarrāj, reviewed by Khayr al-Din Shamsi Pasha, Dar al-Fikr, Damascus, 1st ed., 1983.*
33. *Al-Lumaʿ fī al-ʿArabīyah, Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (t 392h), ed. Faiz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah, Kuwait, 1972, vol. 1.*

34. *Al-Muḥtasib fī tubayyinu Wujūh shawādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ ʿanhā, Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (t 392h), ed. Ali al-Najdi et al., Committee for the Revival of Heritage, Cairo, 1386 AH.*
35. *Almrtjl fī sharḥ al-Jamal, Ibn al-Khashshāb, ed. Ali Haidar, Dar al-Fikr, Damascus, 1972.*
36. *36 Maʿānī al-Qur'ān, al-Farrā', Abū Zakarīyā Yaḥyá ibn Ziyād ibn ʿAbd Allāh ibn manẓūr al-Daylamī (t 207 H), ed. Ahmad Yusuf al-Najati et al., Dar al-Misriyyah lil-Ta'lif wa al-Tarjamah, Egypt, 1st ed., 1999.*
37. *Al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá al-Shāṭibī (al-mutawaffá 790h), ed. A group of researchers, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm al-Qura University, Makkah, 1st ed., 2007.*
38. *Maqāṣid al-falāsifah, al-Ghazālī, Abū Ḥāmid, ed. Mahmud Biju, al-Sabah Press, Damascus, 1st ed., 2000.*
39. *Al-Muqtaḍab, al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd ibn ʿAbd al-Azdī, ed. Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut, 1996.*
40. *Mikshāf al-Jamal, ibn Ḥammūdah, Bū ʿAllām, Dar al-Umma, Algeria, 1st ed., 2002.*
41. *Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, al-Ṭarābulusī al-Maghribī, Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad, Dar al-Fikr, 3rd ed., 1992.*
42. *Muwaḍḍiḥ Asrār al-naḥw, al-Fāḍil al-Hindī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, ed. Ali Musa al-Kaabi, Al-Amana al-Ilmiyya li al-Ataba al-Husayniyya al-Muqaddasa, Baghdad, 1st ed., 2010.*
43. *Natāʾij al-Fikr fī al-naḥw, al-Suhaylī, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1992.*
44. *Al-Naḥw al-taḥwīlī al-ʿArabī, al-Kishū, Ṣāliḥ,, University Publishing Center, Tunis, (n.d.), 2012.*
45. *Naḥwa al-ʿArabīyah, al-Khaṭīb, ʿAbd al-Laṭīf, Dar Al-Uruba for Publishing and Distribution, 1st edition, 2000 AD*
46. *Hamʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ, al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr Jalāl al-Dīn, (t 911h), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyya Library – Egypt, 1st edition, 1999 AD.*